تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق

المدرس الهام خزعل ناشور
قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص :

يُعد موضوع سوق العمل من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظراً لما يمثله من أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع، لأنه يركز على القوة البشرية العاملة، بوصفها عنصر إنتاج أساسياً، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي بحيث اتخذ مستوى أوسع ارتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، ومن صور هذا الاهتمام هو السعي إلى ضمان توفر فرص العمل لكل شخص يرغب فيه على اعتبار أن العمل حق طبيعي لكل مواطن وشرط من شروط حفظ الكرامة.

بيد انه في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد العراقي وما يعانيه من تشوهات واختلالات هيكلية ومنها تدهور القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي نتيجة ظروف الحرب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي، فضلاً عن سوء إدارة الدولة، أدى ذلك الى توقف عدد من المشاريع الصناعية والزراعية وتدهور البنية التحتية اللازمة لهذه القطاعات، مما أضعف من قدرة سوق العمل على إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة لاستيعاب الطلب على العمل، ومع تزايد حجم السكان ازداد عرض القوة العاملة الداخلة حديثاً إلى سوق العمل، أي أن عرض العمل ينمو بمعدل اكبر من الطلب على العمل، هذا الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه سبب في تنامي ظاهرة البطالة والتي تعد واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه سوق العمل في العراق.

الكلمات الدالة :

سوق العمل، والقوى العاملة، و عرض العمل والطلب عليه.

المقدمـــة :

تُعد دراسات سوق العمل في العراق من الدراسات الاقتصادية المهمة والمعاصرة، وتنبع هذا الأهمية من تفاقم مشكلة اختلال هيكلية سوق العمل العراقي (عرض العمل والطلب عليه) وقد سبب هذا الاختلال ظهور مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة، ولم تقتصر هذه المشكلة على ارتفاع معدلها فحسب بل باتجاهها وتنوع أشكالها، إذ شملت مستويات مختلفة لاسيما بين الخرجين والشباب. وأخذت إلى جانب بعدها الاقتصادي بعداً اجتماعياً على نحو سلبي، ويعود سبب هذه المشكلة إلى زيادة حجم المعروض من القوى العاملة في ظل محدودية الطلب عليها نتيجة افتقار العراق إلى سياسة عمل واضحة تقوم على أسس علمية وحقائق ومؤشرات دقيقة لقوة العمل ومستوى تعليمها ومهاراتها وأعدادها وفرص العمل المتاحة لها، لذا أن حالة سوق العمل الراهنة جاءت انعكاساً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق طيلة العقود السابقة وحتى الوقت الحاضر فانعكس بمجمله على واقع سوق العمل وبنيته الهيكلية، فبقي هذا السوق عاجزاً عن أداء دوره المطلوب في توظيف أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات منها ما يتعلق بجانب العرض ومنها ما يتعلق بجانب الطلب، لذا ان الاهتمام بسوق العمل وتحسين ادائه يحتم تبني إستراتيجية تنمية وطنية ملائمة بحيث تضمن تكامل السياسات والإجراءات الخاصة بسوق العمل وترابطه والقطاعات الأخرى كافة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من اهمية سوق العمل، وما يؤديه من أهمية كبيرة بالنسبة للقوة العاملة بوصفها مورداً اقتصادياً مهماً، لان العمل هو أساس الإنتاج وهو مصدر الدخل ويسهم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها العراق والسياسات الاقتصادية الخاطئة، وعدم وجود سياسة واضحة لتوجيه مسار العمالة في العراق سبب

خللاً في سوق العمل، لذلك تنطلق مشكلة البحث للإجابة على السؤال الآتي: هل السياسة الاقتصادية في العراق استطاعت أن تعالج الاختلال في سوق العمل بين عرض العمل والطلب عليه؟

فرضية البحث :

أستند البحث على فرضية مفادها " ان سوق العمل يعاني من اختلال في هيكليته، نتيجة ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي على إيجاد فرص عمل للداخلين إلى سوق العمل، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وتدهور القطاعات الاقتصادية، بسبب توقف اغلب شركات القطاع العام وانخفاض إنتاجها، وعدم قدرة القطاع الخاص على اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي، بسب قلة الاستثمارات، وعدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب مؤسسات الدولة ".

هدف البحث :

يسعى البحث إلى دراسة سوق العمل في العراق من خلال تحديد العوامل الرئيسة المؤثر فيه، وتحليل مؤشراته والتي تتمثل بمؤشرات عرض العمل والطلب عليه، والتعرف على مدى كفاءة سوق العمل وقدرته على استيعاب القوة العاملة الداخلة إلى سوق العمل.

خطة البحث :

لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة: تضمن المبحث الأول دراسة مفاهيم نظرية حول سوق العمل، إذ تناول مفهوم سوق العمل، كما تضمن الآراء حول استقلالية سوق العمل والخصائص الهيكلة لهذا السوق، أما المبحث الثاني فقد تناول المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لأداء سوق العمل في العراق وتضمن مؤشرات عرض العمل ومؤشرات الطلب عليه، واختص المبحث الثالث بتقييم مؤشرات أداء سوق العمل في العراق، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

مفاهيم نظرية حول سوق العمل

أولاً : مفهوم سوق العمل

أكد الاقتصاديون الأوائل أهمية العمل، لأنه المصدر الرئيس للإنتاج، وهذه الحقيقة أكدها الاقتصادي آدم سميث في كتابة ثروة الأمم فقد بين فيه بان ثروة العالم بأجمعها اكتسبت بالعمل، وان كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها هو نتيجة العمل، وهو بهذا ينضم إلى رأي الفيلسوف دافيد هيوم الذي أوضح أن كل شيء في العالم كان الحصول عليه عن طريق العمل[1]. ويمثل العمل احد أهم عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية سواء فيما يتعلق منها بالفكر الرأسمالي أو الفكر الاشتراكي، ومع أن الفكر الرأسمالي يميل إلى ترجيح عنصر رأس المال على العمل، إلا انه مع ذلك يبقى لعنصر العمل موقع متميز في النظرية الاقتصادية، أما في الفكر الاقتصادي الاشتراكي فيحتل عنصر العمل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بين عناصر الإنتاج.

وان خدمات العمل تحتاج إلى وجود مكان يجتمع فيه البائعون والمشتركون لهذه الخدمات، وهذا المكان يسمى بسوق العمل، والبائعون يمثلون عرض العمل بينما يمثل المشترون الطلب على العمل. وقد تميز العمل بعدد من الخصائص منها[2]:

1. خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
2. خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.
3. ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب.
4. . الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من اجل إنتاج سلع وخدمات يجري بيعها.
5. كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية العمل.

وقد عرف مصطلح سوق العمل أبان الحرب العالمية الثانية وأول من استعمله اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال أثناء الحرب، وقد عرفت سوق العمل بانه: المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال ويبحث فيه العمال عن العمل، وهو المكان الذي توجد فيه أنواع عديدة لظروف العمل توثر في العمل كأحوال عرض العمل والطلب عليه والاختلافات المهنية في الأجور والاختلافات في ساعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل

العمال[3]. كما يعرف سوق العمل أنه (الجهة المسؤولة عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلال تلك الجهة يتمكن اصحاب الاعمال والمنشأت من التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الايدي العاملة وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة)[4].

ثانياً: الآراء حول استقلالية سوق العمل

ينقسم المفكرون الاقتصاديون فيما بينهم حول الموقف من تنظيم سوق العمل والتدخل فيه، فهناك فريق من الاقتصاديين وهم الكلاسيك والنيوكلاسيك يرون بأن سوق العمل المنظم يمثل تشويهاً للعمل الكفء في هذا السوق، ويستند هؤلاء على فكرة أن تدخل الدولة في سوق العمل يقود إلى توزيع غير كفء وغير مناسب للعمل، مما يؤدي إلى ظهور الريع الذي يعكس انحراف الأجور عن المستوى التوازني. وطبقاً لهؤلاء الاقتصاديون فان التدخل في سوق العمل يمنع عملية التكيف لاسيما في أوقات حدوث الصدمات، وهو امر الذي يخلق جموداً على مستوى المنشأة ويجعلها غير قادرة على الاستجابة لظروف السوق، ومن ثم تقليص إمكانية التشغيل ومن ثم ضعف من إمكانات النمو الاقتصادي. لذا ان أصحاب هذا الرأي يعتقدون بضرورة استبعاد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، ويدعون إلى مرونة سوق العمل، وأن المرونة تساعد في عملية التكيف والموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل على عكس التدخل الذي يؤدي إلى خلق التشوهات في السوق والتي تؤدي إلى سيادة البطالة فيها[5]. وقد اتفق مع هذا الرأي كل من النقدين الذين كانوا يرون أن التدخل الحكومي يخلق أضراراً وتشوهات في الاقتصاد، لذا وجب أن يكون تدخلها في إطار محدد بإدارة عرض النقود ينبغي أن يكون بنسب ثابتة ومنخفضة، كذلك النيوكلاسيك الذين اعتمدوا في معالجة الاقتصاد الكلي ومن ضمنها سوق العمل على أساس التوقعات الرشيدة المبينة على أساس المعلومات الكاملة في الوصول إلى قرارات مثلى[6].

أما الرأي الآخر من الاقتصاديين وهم الكينزيون فيؤكدون أن الأسواق المنظمة تكون أكثر تهيؤا من الأسواق غير المنظمة للتكيف لصدمات السوق، وخلال الظروف المضطربة فان عملية تنظيم السوق من شأنها حماية الاقتصاد من احتمال فقدان فرص العمل،

وتوفر نوعاً من الضمان للعمال في حالة غياب الضمان الاجتماعي، ومن الأمثلة على تنظيم أسواق العمل والتدخل فيها هي[7]:

1ـ التشريعات الضامنة لفرص العمل والتي تحد من حرية حركة المنشآت للتكيف في اختيار حجم قوة العمل طبقاً للتغيرات في الطلب على منتجاتها وأرباحها.

2ـ تشريعات الحد الأدنى للأجر والتي تحدد الأرضية لأجور العمل وتسبب جموداً في الأجور.

3ـ اتفاقيات المساومة الجماعية التي تتفاوض بموجبها النقابات العمالية على منافع اكبر للعاملين والتي تزيد سعر عرض العمل.

وعلى هذا الأساس فان الكينزيين يرون أن السوق العمل لا يصحح نفسه تلقائياً بل لابد من التدخل الحكومي الذي يمكن من تعديل الاختلال، فالقضاء على البطالة أو تقليصها يستدعي استخدام آليات التدخل الحكومي ممثلة في أدوات السياسة الاقتصادية[8].

ثالثاً: الخصائص الهيكلية لسوق العمل

يتأثر سوق العمل بتفاعل قوتي العرض والطلب على العمل، ووفقاً لذلك فأن خصائص سوق العمل تتكون من جانبين هما عرض العمل والطلب عليه ويمكن توضيح كلا منهما فيما يأتي:

1ـ عرض العمل: يقصد بعرض العمل هو عدد ساعات العمل التي يقرر العامل عرضها في سوق العمل عند معدلات مختلفة من الأجور وذلك خلال فترة زمنية معينة [9].ويتأثر عرض العمل بعوامل عديدة من أهمها ما يأتي:

أ- حجم السكان : يؤدي السكان دوراً رئيساً في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، وينصب ذلك في أن التغير في تركيب السكان لاسيما التركيب العمري يؤدي إلى تغير في نوعية عرض العمل، لأنه يؤثر في حجم السكان النشطين اقتصادياً، وعلى هيكلية قوة العمل واتجاهاتها ويقصد بالسكان النشطين اقتصادياً هم السكان القادرون على العمل والذين يمثلون العاملون فعلاً والعاطلون الذين يبحثون عن عمل[10]. أي أنهم يمثلون بحسب مفهوم منظمة العمل الدولية جانب المعروض من قوة العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية[11].

ب- حجم القوى العاملة : أنّ لحجم القوى العاملة تأثيراً مباشراً على تحديد عرض العمل، إذ تتحدد قوة العمل في المجتمع بالقدرة على العمل والحاجة إليه وبالرغبة فيه لدى الأفراد.

ج- مستوى الأجور : تؤثر الأجور في رغبة الأفراد في الدخول إلى قوة العمل أو الخروج منها، أي يؤثر في عرض العمل سلباً أو ايجابياً، فإذا ازداد الأجر ازداد عرض العمل، وإذا انخفض الأجر انخفض عرض العمل[12].

د- المستوى العام للأسعار : يؤثر المستوى العام للأسعار على عرض العمل، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة، وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي، فيسعى الفرد إلى زيادة ساعات العمل أو إدخال أفراد آخرين من أسرته إلى سوق العمل، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل، ويحدث العكس عند انخفاض المستوى العام للأسعار[13].

هـ - الهجرة : يتأثر عرض العمل بالهجرة، فإذا كانت الهجرة إلى داخل البلد فهذا يعني أن عدد السكان يزداد ومن ثم تزداد كمية العمل المعروضة، وبالعكس عندما تكون الهجرة إلى خارج البلد فان عدد السكان يقل ومن ثم تنخفض كمية العمل المعروضة.

و- التعليم : يتأثر عرض العمل بنظام التعليم ومخرجاته، فكلما ارتفعتْ نسبة التسجيل في المدارس والجامعات، طالت مدة التعليم، انخفضت كمية العمل المعروضة، الا ان كمية العمل المعروضة تزداد بعد انتهاء مدة التعليم، وكلما ارتفعت نسبة التسلل من التعليم زادت كمية العمل المعروضة، كما تزداد كمية العمال المعروضة مع ازدياد مخرجات التعليم[14].

2- الطلب على العمل : يمثل الطلب على العمل الجانب الثاني من سوق العمل ويقصد به الجهود البشرية المطلوبة كماً ونوعاً من أصحاب العمل مقابل اجر معين[15]. ويرتبط الطلب على العمل بالطلب على السلع والخدمات نتيجة الترابط والتأثير المتبادل بين قطاع العمل وقطاع الإنتاج السلعي والخدمي في الاقتصاد، فالطلب على العمل هو طلب مشتق من

الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً، ومن ثم فان الطلب على العمل لا يعتمد فقط على الظروف التي تسود سوق العمل، بل يعتمد كذلك على الظروف التي تسود أسواق إنتاج السلع والخدمات[16]. ويتأثر الطلب على العمل بعوامل عديدة منها:

أ. النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي، أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد[17]. ويؤثر معدل النمو الاقتصادي في تحديد الطلب على العمل، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي تطلب ذلك إيجاد فرص عمل جديدة، ومن ثم يزداد الطلب على العمل تبعا لذلك والعكس صحيح.

ب ـ الاستثمار: يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في الدولة، إذ أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، ويزداد نتيجة لذلك استخدام العمال وتشغيلهم[18].

ج ـ مستوى الأجور: إن التغير في مستوى الأجر يؤثر سلباً في الطلب على العمل من خلال اثر الإحلال واثر التوسع أو الحجم، فكلما انخفض مستوى الأجر زاد الطلب على العمل وبالعكس.

هـ ـ التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على الطلب على العمل وذلك بحسب نوع التطور المتحقق ، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية ومن ثم ينخفض الطلب على العمل، والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من نوع كثافة عنصر العمل ، فانه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بسب ارتفاع مدخلات العمل في الإنتاج[19].

المبحث الثاني

المؤشرات الرئيسة لأداء سوق العمل في العراق

لمعرفة أداء سوق العمل في العراق لابد من معرفة مؤشرات هذا السوق، وتعرف مؤشرات سوق العمل على بأنها أدوات كمية أو نوعية تستغل لرصد التغيرات أو التقدم التي تحصل في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل[20]. و يمكن من خلال هذه المؤشرات الاستدلال على طبيعة سوق العمل في العراق وبمختلف جوانبه وأوجه نشاطه. وهذه المؤشرات هي :

1ـ مؤشرات عرض العمل : وقد وزعت هذه المؤشرات على ستة مؤشرات تعطي صورة شاملة وتقييماً لوضع سوق العمل في العراق، وهذه المؤشرات هي :

أ. مؤشر حجم السكان وتركيبه العمري

إن التركيب الديمغرافي للسكان ضروري في معرفة أداء سوق العمل نظراً لعلاقته بجوانب تتصل بهيكل عرض العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، إذ يتضح من خلال تلك البيانات تطور حجم السكان في العراق للمدة (2004ـ 2014)، إذ بلغ الحجم الكلي للسكان في العراق نحو (36,0) مليون نسمة سنة 2014 بعدما كان يبلغ (27,1) مليون نسمة سنة 2004 وبمعدل نمو مركب بلغ (2,8%)*. وهذا المعدل يعد من المعدلات المرتفعة في العالم، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة التي بلغت على سبيل المثال (4%) طفل لكل امرأة سنة 2016[21]. أما فيما يخص تركيب السكان بحسب الجنس فقد ارتفع عدد الذكور من (13,6) مليون نسمة سنة 2004 إلى (18,3) مليون نسمة سنة 2014 وارتفع أيضاً عدد الإناث حتى وصل إلى (17,7) مليون نسمة سنة 2014 بعدما كان يبلغ (13,5) مليون نسمة سنة 2004. أما بالنسبة إلى تركيب السكان بحسب الفئات العمرية، والذي يحدد حجم القوى البشرية المتاحة وتتحدد في ضوئه أعباء الإعالة والمتاح من قوة العمل وحجمها وتركيبها، فنجد من خلال الجدول رقم (2) ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من عمر (15ـ 64) إذ شكلوا نسبة (57,9%) من مجموع السكان في العراق سنة 2014، وإن زيادة نسبة هذه الفئة من السكان تعني زيادة السكان النشطين اقتصادياً وهي تمثل عرض قوة العمل، في وقد بلغت نسبة السكان التي

الجدول رقم (1)

عدد السكان بحسب الجنس في العراق للمدة (2004- 2014) (مليون نسمة)

السنة	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
2004	13,6	13,5	27,1
2005	14,1	13,9	28,0
2006	14,5	14,3	28,8
2007	14,9	14,7	29,7
2008	16,1	15,8	31,9
2009	15,9	15,8	31,7
2010	16,3	16,2	32,5
2011	16,8	16,6	33,3
2012	17,4	16,8	34,2
2013	17,9	17,2	35,1
2014	18,3	17,7	36,0

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2005، 2007، 2008، 2013)، بغداد، صفحات متعددة.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الديمغرافية والسكانية في العراق للسنوات (2013، 2014، 2015)، بغداد، صفحات متعددة.

تقل أعمارهم عن (15) سنة أي دون سن العمل نحو (39,1%) من مجموع السكان سنة 2014، أما نسبة السكان الذين أعمارهم (64) سنة فأكثر يمثلون من أهم خارج سن العمل (المتقاعدين) فقد شكلوا نسبة (3,0%) من مجموع السكان سنة 2014، وهذه الفئة فضلا

عن فئة صغار السن بعمر اقل من (15) سنة تشكل فئة المعالين من السكان، وهذا يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المتاحة، لأنه يؤدي إلى استنزاف جزء مهم منها لأغراض الاستهلاك لإعالة هذه النسبة المرتفعة من السكان التي تسهم في نشاطات اقتصادية، لأنها خارج سن العمل[22].

الجدول رقم (2)

نسبة السكان بحسب الفئات العمرية في العراق للمدة (2004ـ 2014) (نسبة مئوية)

الفئات / السنة العمرية	0ـ 14سنة	15ـ 64 سنة	أكثر من 64 سنة
2004	43,4	53,8	2,8
2005	43,3	53,9	2,8
2006	43,1	54,1	2,8
2007	43,1	54,1	2,8
2008	43,1	54,1	2,8
2009	41,0	56,1	2,9
2010	39,6	57,1	3,3
2011	39,6	57,2	3,2
2012	39,9	57,2	2,9
2013	39,4	57,7	2,9
2014	39,1	57,9	3,0

المصدر:

احتسبت الباحثة النسب المئوية من خلال الصيغة الآتية: $\frac{\text{عدد السكان لكل فئة}}{\text{عدد السكان الاجمالي}} * 100$ اعتماداً على:

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004، 2006، 2007، 2009، 2013)، بغداد، صفحات متعددة.

ب ـ مؤشر معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على المستوى العام لمشاركة السكان في الحياة العملية، كما يشير إلى الأهمية النسبية للأيدي العاملة المستعدة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية[23]. ويقصد بمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ذلك (العدد من السكان النشطين اقتصادياً وهم العاملون والعاطلون الذين يبحثون عن العمل في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر)[24]. كما موضح في الجدول رقم (3) إذ يتضح من بيانات الجدول أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي شهد تذبذباً ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المدة (2004ـ 2013) إذ سجل أعلى مستوى له سنة 2004 إذ بلغ 53,8 % من مجموع السكان أما اقل مستوى له فكانت في سنة 2013، إذ سجل نحو 34,8 %، ويعود هذا الانخفاض إلى فتوة التركيب العمري للسكان في العراق (ارتفاع عدد السكان دون سن 15 سنة) أي ارتفاع معدل الإعالة وضعف إسهام المرأة في سوق العمل، فضلاً عن التوسع الكمي في التعليم إلى جانب تدهور القطاعات الاقتصادية في العراق وقلة الاستثمارات فيها.

الجدول رقم (3)

معدل مشاركة في النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2013)

السنة	النشطين اقتصادياً (مليون فرد)*	معدل المشاركة (%)**
2004	14,6	53,8
2005	12,6	45,0
2006	12,8	44,3
2008	16,1	50,4
2009	16,9	52,8
2010	12,0	37,0
2011	12,0	35,9
2012	12,5	36,5
2013	12,2	34,8

المصادر:

* تم احتساب القيم باستخدام الصيغة الآتية: النشطين اقتصادياً= عدد العاملين + عدد العاطلين.

اعتماداً على : ـ صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012، 2013، 2015)، أبو ظبي، صفحات متعددة.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئية والتنمية ذات الأولوية في العراق لسنة 2012، بغداد 2013.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص103.

** تم احتساب النسب باستخدام المعادلة الآتية : معدل المشاركة = معدل التشغيل + معدل البطالة

اعتماداً على: ـ صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005، 2009، 2013، 2015)، أبو ظبي، صفحات متعددة.

ج ـ مؤشر معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الجنس

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مرتفِّع نسبياً مقارنة بمعدل مشاركة الإناث، إذ بلغ معدل مشاركة الذكور نحو

الجدول رقم (4)

معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الجنس في العراق للمدة (2004ـ 2014)

السنوات	معدل مشاركة الذكور (%)	معدل مشاركة الإناث (%)
2004	77,4	17,9
2005	77,4	20,4
2006	78,3	20,2
2007	74,6	12,8
2008	75,0	18,0
2011	71,6	13,3
2012	73,6	13,5
2014	72,4	13,5

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، كانون الأول 2013، ص128.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص103.
- ندى جعفر، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، ورشة عمل تدريبية حول إدماج بيانات النوع الاجتماعي في إحصاءات العمل، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، كانون الأول 2008، ص.10

77,4 % من مجموع عدد الذكور في العراق سنة 2004، أما معدل مشاركة الإناث فقد بلغ 17,9 % من مجموع عدد الإناث في العراق سنة 2004، ويعود سبب انخفاض معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي إلى عوامل ثقافية واجتماعية، وارتفاع معدل الإنجاب وضعف السياسات الهادفة إلى تقليص النوع الاجتماعي في سوق العمل. كما يتبين من الجدول أن كلا المعدلين (الذكور والإناث) سجل انخفاضاً واضحاً سنة 2014، إذ انخفض معدل مشاركة الذكور إلى 72,4 % من مجموع عدد الذكور، وانخفض معدل مشاركة الإناث إلى 13,5 % من مجموع عدد الإناث في العراق.

د ـ مؤشر معدل المشاركة بحسب الفئات العمرية

يتبين من الجدول رقم (5) انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15ـ 24) سنة، إذ بلغ 31,0 % من مجموع عدد السكان لهذه الفئة العمرية لسنة 2014، ويعود هذا إلى أن هذه المرحلة العمرية عـادة ما تكون مرحلة تعليم فتقلل من دخول الافراد الى سوق العمل في سن مبكرة، كما يشير الجدول إلى أن معدل المشاركة بالنسبة للإناث يكون اقل من معدل مشاركة الذكور في الفئة العمرية نفسها، إذ بلغت للذكور(52,8%) والإناث (6,7%) من مجموع عدد السكان للفئة العمرية (15ـ 24) لسنة 2014، وهذا يشير إلى العوائق الاجتماعية المفروضة على دخول الإناث في سن مبكرة في سوق العمل، إلا أننا نجد أن معدل النشاط للإناث يبلغ ذروته في الفئة العمرية (35ـ44) سنة. كما يتبين من الجدول أن أعلى معدل للنشاط الاقتصادي تركزت في الفئات العمرية (25ـ 34) سنة و (35 ـ44) سنة، إذ سجل معدل النشاط الاقتصادي فيهما نحو (55,6%) (56,9%) من مجموع عدد السكان لتلك الفئتين العمريتين لسنة 2014 على التوالي، وهذان الفائتان تعدان الأكثر نشاطاً في سوق العمل، في حين انخفضت معدلات النشاط الاقتصادي للفئة العمرية (55ـ 64) سنة، ويعود سبب ذلك إلى عدم قدرتهم على القيام بالأعمال نظراً لتقدم السن، وبالنسبة للإناث هذا الانخفاض يبدأ بسن اصغر نظراً لوجود من ينفق عليهن من الأولاد أو احد أفراد العائلة.

الجدول رقم (5)

معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الفئات العمرية في العراق للمدة (2006، 2014) (نسبة مئوية)

السنة	الفئات العمرية	24 ـ15	34ـ25	44 ـ35	54 ـ45	64 ـ55
2006	ذكور	64,3	96,6	96,8	87,2	64,9
	إناث	18,5	25,8	26,1	19,1	12,2
	المجموع	42,0	61,2	61,7	50,5	39,1
2012	ذكور	57,3	94,7	95,4	87,0	59,1
	إناث	7,6	18,4	18,9	19,8	11,7
	المجموع	33,2	55,4	56,7	49,2	33,7
2014	ذكور	52,8	94,0	95,2	86,9	61,9
	إناث	6,7	18,2	20,8	19,0	11,8
	المجموع	31,0	55,6	56,9	51,4	34,5

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقرير الاقتصاد العراقي لسنة 2007، ص 88.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لسنة 2012، الطبعة الأولى، 2014، ص 216.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص 103.

* ملاحظة تم الاعتماد على هذه السنوات فقط لعدم توافر البيانات للسنوات الأخرى.

هـ ـ مؤشر معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي

يتأثر سوق العمل بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، أي أن الخصائص النوعية لعرض العمل تتبدل بزيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة، وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل. وقد استخدم مؤشر معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي

لبيان الحالة العلمية لقوة العمل في الأعمار 15 سنة فأكثر، وبالنظر إلى توزيع قوة العمل حسب المستويات التعليمية والمعروضة في الجدول رقم (6) يتبين أن الأفراد الحاصلين على شهادة دبلوم يمثلون أعلى نسبة من قوة العمل، إذ بلغت نسبتهم (80,8%) و(80,1%) سنة 2012 وسنة 2014 على التوالي، أما الأفراد الذين لا يحملون مؤهل (الامية) فقد شكلوا اقل نسبة من قوة العمل إذ بلغت نسبتهم (26,3%) و(23,1%) سنة 2012 وسنة 2014 على التوالي. أما بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية البكالوريوس فقد شكلوا نسبة منخفضة من قوة العمل، إذ بلغت (63,7%) سنة 2014، ويعود هذا إلى قيام النظام التعليمي بتقديم مخرجات إلى سوق العمل من دون مراعاة لحاجة السوق، مما أدى إلى

الجدول رقم (6)

معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي في العراق للعامين 2012 و 2014 (%)

السنة / التحصيل الدراسي	2012	2014
أمي	26,3	23,1
يقرا ويكتب	42,2	41,0
ابتدائية	45,0	45,9
متوسطة	35,0	33,7
إعدادية	44,6	46,3
دبلوم	80,8	80,1
بكلوريوس	82,7	63,7
أخرى	43,0	....

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لسنة 2012، الطبعة الأولى، 2014، جدول رقم 3.5، ص216.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص103.

جعل سوق العمل يعاني من العجز في بعض احتياجاته من المهن والتخصصات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية.

و. مؤشر معدل البطالة

يمكن معرفة حالة سوق العمل من خلال مقياس معدل البطالة الذي يعد المقياس الأكثر انتشاراً، ويقصد بمعدل البطالة هو النسبة المئوية للمتعطلين عن العمل إلى قوة العمل[25]. فكلما كان هذا المعدل صغيراً فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبيراً دل على أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار، وان فرص العمل الشاغرة تملأ بسهولة[26]. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى أن معدل البطالة في العراق شهد ارتفاعاً ملحوظاً لاسيما بداية المدة أي خلال سنة 2004، إذ شكل نسبة (26,8%) من مجموع السكان في العراق، وهذا يعني أن عدد العاطلين بلغ (7,3) مليون عاطل سنة 2004، ويعود سبب ذلك إلى الأحداث التي شهدها العراق بعد سنة 2003 من دمار وتخريب للبنية التحتية، وتوقف عدد من المؤسسات الحكومية، وحل الجيش العراقي والمؤسسات التابعة له وعودة المهاجرين. إلا انه بعد ذلك بدأت معدلات البطالة في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى (10,6%) من مجموع السكان سنة 2014، أي أن عدد العاطلين بلع خلالها نحو (3,8) مليون عاطل، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى تشغيل أعداد كبيرة في الأجهزة الأمنية، فضلاً عن أعمال إعادة الأعمار التي استوعبت عدداً من العاملين، وتشغيل أعداد كبيرة في المشاريع الخدمية. إن انخفاض معدل البطالة لا يعكس بالضرورة أداء أفضل لسوق العمل، وإنما يعود إلى أن هذه المعدل غير دقيق، لعدم وجود مسح شامل وحقيقي للعاطلين عن العمل جميعهم، فضلاً عن ذلك كان تخفيض هذا المعدل من خلال اعتماد سياسة التعيين في دوائر الدولة، على الرغم من عدم وجود الحاجة الفعلية لهذه الوظائف، هذا من جانب ومن جانب آخر، إن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً مقارنة بالمستوى الطبيعي للبطالة والبالغ (5,5%)[27].

الجدول رقم (7)

عدد العاطلين ومعدل البطالة في العراق للمدة (2014.2004)

السنة	عدد العاطلين (مليون)*	معدل البطالة (%)
2004	7,3	26,8
2005	5,0	17,9
2006	5,0	17,5
2008	4,9	15,3
2009	4,4	14,0
2010	3,9	12,0
2011	3,7	11,1
2012	4,1	11,9
2013	3,9	11,0
2014	3,8	10,6

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2006، 2007، 2008)، صفحات متعددة.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 أبو ظبي، 2016.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئية والتنمية ذات الأولوية في العراق لسنة 2012، بغداد 2013.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص103.

* تم احتساب القيم من خلال ضرب معدل البطالة في عدد السكان في العراق لكل سنة. اعتماداً على: بيانات الجدول رقم (1).

2ـ مؤشرات الطلب على العمل : يضم الطلب على العمل مجموعة من المؤشرات منها:

أ ـ مؤشر معدل التشغيل :

يعكس مؤشر معدل التشغيل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، ويقيس هذا المؤشر عدد الأفراد المشتغلين على إجمالي السكان، وتشمل فئة المشتغلين بحسب تعريف منظمة العمل العربية أي شخص يعمل ولو لمدة ساعة واحدة في الأسبوع أو في اليوم كما تشمل الأشخاص الغائبين عن العمل بشكل مؤقت مثل المرضى[28].

الجدول رقم (8)

عدد العاملين ومعدل التشغيل في العراق للمدة (2004ـ 2013)

السنة	عدد العاملين (مليون)*	معدل التشغيل (%)
2004	7,3	27,0
2005	7,6	27,1
2006	7,7	26,8
2007	9,9	33,4
2008	1,1	35,1
2009	1,2	38,8
2010	8,1	25,0
2011	8,3	24,8
2012	8,4	24,6
2013	8,4	23,8

المصادر:

* احتسبت قيم العمود الأول من خلال ضرب معدل التشغيل في عدد السكان في العراق لكل سنة اعتماداً على: ـ بيانات الجدول رقم (1).

ـ صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012، 2013، 2016)، أبو ظبي، صفحات متعددة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) أن عدد العاملين ازداد حتى وصل إلى (8,4) مليون عامل سنة 2013 بعد أن كان يبلغ (7,3) مليون عامل سنة 2004 وعلى الرغم من الزيادة في عدد العاملين، إلا أن معدل التشغيل انخفض إلى (23,8%) سنة 2013 بعد أن كان يبلغ (27,0%) سنة 2004، ويعود هذا الانخفاض إلى أن عدد السكان في العراق ينمو بمعدل اكبر من معدل نمو فرص العمل نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي ومحدودية المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.

ب ـ مؤشر معدل التشغيل بحسب الأنشطة الاقتصادية

بتحليل توزيع قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (9) يتبين مدى التفاوت الحاد في التوزيع، إذ يرتفع عدد العاملين في قطاع الخدمات إذ يصل إلى 6715498 عامل سنة 2013 مشكلاً نسبة تصل إلى 80,4 % من مجموع العاملين سنة 2013 وهذه النسبة المرتفعة تدل على هيمنة قطاع الخدمات على النشاطات الاقتصادية الأخرى واستيعابه لمعظم العاملين فهو المستخدم الرئيس للقوى العاملة في العراق، وقد كان نصيب القطاع الزراعي من العاملين نحو 384220 عامل سنة 2013، أي يمثل نسبة (4,6%) من مجموع العاملين سنة 2013، أما نصيب القطاع الصناعي من العاملين فقد بلغ نحو (1252892) عامل سنة 2013، وهو ما يمثل نسبة (15,0%) من مجموع العاملين.

وتشير هذه النسب إلى محدودية قدرة القطاعين (الزراعي والصناعي) على توفير فرص عمل كافية لقوة العمل الجديدة، مما أدى إلى تحول القوة العاملة من القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية إلى قطاع الخدمات، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل من أهمها محدودية الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة والتوسع في قطاع الخدمات سواء في الخدمات الإنتاجية (المطاعم ، وفنادق، والنقل، والمواصلات، والتجارة) أم الخدمات الاجتماعية (الإسكان، الصحة، التعليم) وغيرها. من دون النظر إلى التنمية الصناعية والزراعية البعيدة المدى التي تسعى إلى خلق فرص عمل دائمة.

الجدول رقم (9)

عدد العاملين ونسبتهم بحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2004ـ 2013)

(عامل*، نسبة مئوية)

القطاع / السنة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2004	608185	8,3	1487489	20,3	5231856	71,4	7327530	100
2005	598660	7,9	1508017	19,9	5471296	72,2	7577973	100
2006	648571	8,4	1528774	19,8	5543735	71,8	7721080	100
2007	1348275	13,6	1546551	15,6	7018962	70,8	9913788	100
2008	1522540	13,6	1656881	14,8	8015724	71,6	11195145	100
2009	1743944	14,0	1856054	14,9	8856742	71,1	12456740	100
2010	446614	5,5	1226158	15,1	6447478	79,4	8120250	100
2011	429824	5,2	1256408	15,2	6579608	79,6	8265840	100
2012	412319	4,9	1279031	15,2	6723326	79,9	8414676	100
2013	384220	4,6	1252892	15,0	6715498	80,4	8352610	100

المصادر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012، 2013، 2016)، أبو ظبي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* احتسبت الباحثة القيم المطلقة من خلال ضرب النسب المئوية للعاملين في كل قطاع في عدد العاملين الإجمالي لكل سنة اعتماداً على: بيانات الجدول رقم (8).

ج . مؤشر معدل التشغيل بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (10) الى أن قوة العمل في العراق تتوزع على قطاعين رئيسيين هما: القطاع العام والقطاع الخاص ونجد أن القطاع الخاص يقوم بتشغيل اكبر نسبة من قوة العمل في العراق مقارنه القطاع العام، إذ بلغت نسبتها في القطاع الخاص نحو (47,0%) سنة 2008، أما نسبة قوة العمل في القطاع العام فقد بلغت نحو (26,1%) سنة 2008، ويعود سبب تدني حصة القطاع العام من العمالة إلى أن معدل نمو القطاع العام يكون أبطأ من معدل نمو القطاع الخاص، مما أضعف قدرته على استيعاب العمالة.

الجدول رقم (10)

التوزيع النسبي لقوة العمل بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة في العراق للمدة (2004ـ 2010) (نسبة مئوية)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع العام*	21,1	-	-	24,6	26,1	23,7	38,2
القطاع الخاص	58,6	58,6	49,4	62,7	47,0	-	-

المصادر:

- رجاء خضير عبود موسى الربيعي، " الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (2007ـ2012)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 204، جامعة بابل، 2015، ص126.

* احتسبت النسب المئوية لقوة العمل في القطاع العام من قبل الباحثة من خلال قسمة عدد العاملين في القطاع العام على عدد العاملين الإجمالي لكل سنة مضروباً في 100 اعتماداً على:

- بيانات الجدول رقم (8).
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، البيان المالي للموازنة العامة للسنوات (2006 – 2010)، صفحات متعددة.

** ملاحظة تم الاعتماد على هذه السنوات فقط لعدم توافر سنوات حديثة.

المبحث الثالث

تقييم مؤشرات أداء سوق العمل في العراق

يمكن تقييم أداء سوق العمل وفاعليته في العراق من خلال مؤشرات العرض والطلب في سوق العمل، إذ اتضح من خلالها وجود نوع من الاختلال بين مؤشرات عرض العمل ومؤشرات الطلب عليه (ارتفاع معدل نمو عرض العمل بوتيرة أسرع من معدل نمو الطلب على العمل) وهذا الاختلال أدى إلى ظهور مشكلة خطيرة تواجه سوق العمل وهي مشكلة البطالة، إذ لم تقتصر البطالة على ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب، بل في خصائصها أيضا، إذ تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما ينطوي عليها من

الجدول رقم (11)

معدل البطالة بحسب الجنس في العراق لمدة (2004ـ 2014) (نسبة مئوية)

السنة	معدل بطالة الذكور	معدل بطالة الإناث
2004	29,4	15,0
2005	19,2	14,2
2006	16,2	22,7
2008	14,3	19,6
2012	9,9	22,6
2013	7,0	13,0
2014	8,4	21,9

المصادر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية في العراق للسنوات (2007، 2008، 2009)، بغداد.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2012,2011، 2015,2014، 2016)، أبو ظبي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

تبعات على الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتتحدد أسباب الاختلال (البطالة) في العراق في جانبين هما: العرض والطلب ويتمثل جانب العرض في الآتي:

1ـ انخفاض معدل مشاركة الإناث مقارنة بالذكور في سوق العمل، بسبب عدم توفر فرص عمل لهن نتيجة عدم استيعاب القطاع الخاص، فضلاً عن توجه القطاع العام لتشغيل الذكور بنسبة اكبر من الإناث. كما هو موضح في الجدول رقم (11). إذ تشير البيانات إلى أن معدل بطالة الإناث ارتفع من (15,0%) من مجموع عدد الإناث في العراق سنة 2004 إلى (21,9%) من مجموع عدد الإناث سنة 2014، وهذا المعدل تجاوز معدل البطالة الذكور والبالغ (8,4%) من مجموع عدد الذكور سنة 2014، وهذا يعني بقاء نصف المجتمع خارج نطاق المشاركة في النشاطات الاقتصادية.

2ـ ارتفاع الفئة العمرية الشابة التي تتراوح أعمارها من (14ـ 25) من حجم السكان، لان بعضهم في بداية تخرجهم من التعليم الجامعي في ظل عدم توفر فرص عمل مناسبة لهذه الفئة من جهة ولفئة الخريجين من جهة أخرى، وقد كان تحديد الفئة العمرية (14ـ 25) هي فئة الشباب نظراً للمفهوم البيولوجي للشباب الذي يشير إلى التغيرات البيولوجية خلال المرحلة التي تبدأ مع بداية المراهقة وتنتهي عندما يستقر التكوين البيولوجي للإنسان، وقد اتجهت مسوحات التشغيل والبطالة في العراق لتحديد الفئة العمرية الشابة عند سن (15ـ 24) سنة[29]. كما هو موضح في الجدول رقم (12) إذ يتبين من الجدول أن البطالة تتركز بين الشباب في سن (15 ـ 24) سنة فهم يشكلون أكثر من نصف العاطلين عن العمل، مما يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما يتبين أن معدل بطالة الشباب شهد انخفاضاً تدريجياً خلال المدة (2004ـ 2014) فقد انخفض من (43,8%) سنة 2004 إلى (21,0%) سنة 2014، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلا انه يبقى مرتفعاً قياساً بالمعدل العام للبطالة في العراق والبالغ (10,6%) لسنة 2014، ومن أهم الأسباب التي تقف وراءها هو الاختلاف بين خصائص قوة العمل المتوفرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل كمياً ونوعياً.

الجدول رقم (12)

معدل البطالة الشباب في العراق للمدة (2004ـ 2014) (نسبة مئوية)

السنة / الفئة العمرية		15ـ 24 سنة
2004	ذكور	46,0
	إناث	37,2
	المجموع	43,8
2005	ذكور	31,6
	إناث	28,7
	المجموع	29,6
2006	ذكور	29,6
	إناث	32,4
	المجموع	30,3
2007	ذكور	22,7
	إناث	21,0
	المجموع	22,9
2008	ذكور	25,8
	إناث	27,4
	المجموع	26,1
2012	ذكور	20,0
	إناث	35,7
	المجموع	22,2
2014	ذكور	18,5
	إناث	41,0
	المجموع	21,0

المصادر: ـ وزارة الشباب والرياضة، الجهاز المركزي للإحصاء، " التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب ـ نحو إستراتيجية وطنية لشباب العراق " ، شباط 2011، ص39.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014 "، بغداد، 2016، ص103.

ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، " المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لسنة 2012 "، الطبعة الأولى، 2014، جدول رقم 3.5، ص.216

3. عدم مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، إذ لم يقتصر ارتفاع معدل البطالة بين الشباب بل شملت سمة أخرى هي ارتفاعها بين المتعلمين، إذ أظهرت البيانات المعروضة في الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة للبطالة تركزت لدى حملة شهادات البكالوريوس، فقد بلغت (15,9%) سنة 2014، وهذا يشير إلى عدم مواءمة بين مخرجات التعليم (الكليات) واحتياجات سوق العمل، فضلاً عن عزوف حملة الشهادات عن العمل في أماكن لا تناسب مؤهلاتهم، كما نلحظ أن معدل البطالة مرتفع بين حملة الشهادة المتوسطة فقد بلغ (11,1%) سنة 2014، ولعل أهم أسبابها يرتبط بالتوجيه نحو الانجاز الكمي في التعليم مع تراجع مستويات الجودة والابتعاد

الجدول رقم (13)

معدل البطالة بحسب المستوى التعليمي في العراق للمدة (2004- 2014) (نسبة مئوية)

التحصيل العلمي / السنة	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم معهد	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2004	54,6	15,8	6,9	10,7	11,5	0,1	0,3	0,02
2005	52,9	15,5	7,1	11,9	12,4	0,1	0,3	0,01
2006	18,3	18,2	17,2	15,5	19,8	6,7	4,9	0,00
2008	15,0	14,2	15,2	14,6	16,1	5,3	8,4	2,7
2012	11,7	10,4	9,6	13,0	14,8	*-	-	0,00
2014	10,0	11,1	9,8	10,1	15,9	-	-	0.00

المصادر

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، 2016، ص103.
- وزرة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، بغداد 2008، ص35.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة 2012، الطبعة الأولى، 2014، ص 216.
- مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد 1، العدد 3،جامعة كربلاء، 2012، ص6.

* تشير إلى عدم توافر البيانات.

عن التغيرات التي شهدتها أسواق العمل، في حين بلغ معدل البطالة لدى حملة الشهادات الابتدائية حوالي (10,0%) سنة 2014.

أما البطالة من جانب الطلب فتتمثل في الأسباب الآتية[30]:

1. الركود الاقتصادي ومحدودية النشاط الاقتصادي، وقلة المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.
2. توقف قدرة الشركات الإنتاجية على توظيف الأيدي العاملة، بسبب توقف هذه المشاريع وضعف أدائها الإنتاجي.
3. عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج.
4. عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب مؤسسات الدولة.
5. سياسة الانفتاح على البضائع المستوردة، أن هذه السياسة وان اتفقت مع الرأي الرأسمالي " دعه يمر" إلا أنها لم تكن على وفق ضوابط وأسس تحكمها متطلبات الاقتصاد، فقد أغرقت السوق المحلية بالبضائع والسلع ذات المناشئ الرديئة، ما أدى إلى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية. وازداد عدد العاطلين عن العمل[31].
6. نقص المعلومات في سوق العمل بحيث أن العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب، وبالمقابل أن أرباب العمل يجهلون أو لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها ومؤهلاتها وأماكن وجودها وما إلى ذلك.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1. شهد سوق العمل في العراق عروضا شديدة من القوة العاملة قابلها نقص واضح في الطلب عليها، وهذا يشير إلى أن ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب القوة العاملة، مما سبب اختلالً سوق العمل.
2. يتميز العراق بارتفاع معدل النمو السكاني والذي بلغ نحو (2,8%) سنة 2014، وفتوة التركيب العمري للسكان والتي تكون فيه قاعدة الهرم السكاني عريضة، مما يشير إلى قدوم أعداد كبيرة من السكان للانضمام إلى قوة العمل في المدى القريب.
3. يعاني سوق العمل في العراق من اختلال كبير في مؤشراته (مؤشرات عرض العمل ومؤشرات الطلب عليه) وهذا الاختلال جعله غير قادر على استيعاب القوة العاملة الداخلة إلى سوق العمل، مما تسبب في ظهور البطالة، وهذا ما يثبت فرضية البحث.
4. انخفاض معدل مشاركة النشطين اقتصادياً في النشاط الاقتصادي في العراق من 53,8% سنة 2004 إلى 34,8% سنة 2013، ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية، وظهر الانخفاض الأكثر وضوحاً في معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي مقارنه بالذكور، وهذا يعني بقاء نصف المجتمع خارج إطار المشاركة في النشاطات الاقتصادية.
5. ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين لاسيما حملة الشهادات الجامعية (البكالوريوس) يليهم الحاصلين على شهادة متوسطة، ويعود ذلك إلى قصور مستويات التعليم والتدريب المهني، وعدم مواكبة مخرجات التعليم للتطورات العالمية والتكنولوجية.
6. انخفاض نسبة العاملة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وارتفاعها في القطاع الخدمي، مما يشير إلى تحول العاملة من القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية إلى قطاع الخدمات، نظراً لتدهور هذين القطاعين وعدم وجود استثمارات فيهما.

المقترحات

1. توفير مناخ استثماري محلي وأجنبي ملائم لسوق العمل، وتحفيز تلك الاستثمارات للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية، لان ذلك من شأنه توفير فرص عمل كبيرة للعاطلين.
2. العمل على تطوير القطاع الصناعي، وتأهيل المصانع والمعامل المتوقفة عن العمل، لما لها من دور كبير في زيادة فرص العمل، وتشغيل قدر كبير من القوة العاملة العاطلة.
3. تنمية المشروعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، من خلال تبسيط الإجراءات الروتينية للحصول على تراخيص تجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال وكذلك إعفاء الممتلكات الرأسمالية من الرسوم والضرائب.
4. ربط مخرجات التعليم بسياسات التشغيل، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية، والتحكم في نوعية الاختصاصات بحيث تكون متجانسة مع متطلبات سوق العمل، لأجل رفد الاقتصاد بالأيدي العاملة التي تتلاءم واحتياجات السوق العمل.
5. تنشيط العمل في القطاع الخاص، إذ يمكن لهذا القطاع أن يؤدي دوراً مهماً في استيعاب معظم العاطلين عن العمل، نظراً لإمكانية توسعته وقابليته لخلق فرص عمل جديدة.
6. تبني برامج متقدمة في التدريب وتنمية المهارات، مما يسهم في تعزيز أمكانية القوة العاملة الداخلة إلى سوق العمل، وتزيد من الفرص المتاحة لهم في الحصول على العمل المناسب، كما تساعدهم على مزيد من الابتكار والإبداع في العمل.

الهوامش

1. د. علاء شفيق الروي ود. عبد الرسول عبد الجاسم، " اقتصاد العمل "، عدم توافر الطبعة، (بغداد، مطبعة العمال المركزية، 1989)، ص.5
2. عادل لطفي، " مؤشرات سوق العمل "، ورشة عمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط 8. 12 ديسمبر 2007، ص.3
3. د. صادق مهدي السعيد، " العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة "، عدم توافر الطبعة، (بغداد، مطبعة المعارف، 1974)، ص.289
4. د. محمد طاقة ود. حسين عجلان حسن، " اقتصاديات العمل "، الطبعة الأولى، (عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008)، ص31.
5. د. مدحت القريشي، " اقتصاديات العمل "، الطبعة الأولى، (الأردن، دار وائل للنشر، 2007)، ص22.
6. أيت عيسى عيسى، " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر، جامعة مسلية، (الجزائر، جامعة مسلية، 2010)، ص.27
7. د. مدحت القريشي، مصدر مذكور سابقاً، ص.23
8. أيت عيسى عيسى، " مصدر مذكور سابقاً "، ص.27
9. د. وشاخ رزاق، " عرض العمل والسياسات الاقتصادية "، مجلة جسر التنمية ، السنة الثامنة، العدد 84، حزيران 3009(الكويت، جسر التنمية، 2009)، ص.3
10. محمد ناصر إسماعيل ناصر وآخرون، " واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977- 2004) "، مجلة التقني، مجلد 21، العدد 1، 2008، ص.117
11. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، الأمم المتحدة ، نيويوك 2009، ص.45
12. د. علي محمد الهونى و د. محمد سالم كعيبه، " أسس نظرية اقتصاديات العمل" ، الطبعة الأولى، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1994)، ص11.

13. د. خالد حيدر عبد علي،" دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كردستان ـ العراق " ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، (البصرة، جامعة البصرة 2011)، ص.199

14. د. مدحت القريشي، " مصدر سابق، ص.100

15. د. سالم عبد الحسن رسن، " التنمية المهنية ودورها في بناء القدرات التعليمية لمواكبة أسواق العمل "، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد المنعقد تحت شعار التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل للمدة 23. 24/ 2014، جامعة القادسية، ص.220

16. منذر الشرع وآخرون، " الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 3، (الأردن، جامعة اليرموك، 1994)، ص.181

17. د. مدحت القريشي " مصدر مذكور سابقا "، ص.47

18. لعريفي عودة، " محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2011)، ص20.

19. د. مدحت القريشي " مصدر مذكور سابقا "، ص.49

20. عادل لطفي، " مؤشرات سوق العمل "، ورشة عمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط 8. 12 ديسمبر 2007، ص6.

* تم استخراج معدلات النمو المركبة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) وبموجب الصيغة الآتية: لو هـ = $\frac{\text{لو المقارنة} - \text{لو الاساس}}{\text{ن} - 1}$ ، وتمثل ن عدد السنوات، ثم نستخرج هـ من الأعداد المقابلة للوغاريتمات ومن ثم فإن

معدل النمو = (هـ - 1) * 100 انظر:

- د. عبد الحسين زيني، " مبادئ طرق الإحصاء"، الجزء الأول، (بغداد، مطبعة العاني، 1968)، ص.253.

21. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات الديمغرافية والسكانية لسنة 2014.

22. فليح حسن خلف، " اقتصاديات الوطن العربي "، الطبعة الأولى، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص.28.

23. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،" تحليل الوضع السكاني في العراق 2012"، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران 2012، ص.113.

24. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئية والتنمية ذات الأولوية في العراق لسنة 2012، ص.128.

25. د. حسين الطلافحة، " حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية "، سلسلة جسر التنمية، العدد 45، (الكويت، جسر التنمية، 2012)، ص .5.

26. د. بشير عبد الكريم دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، (الجزائر، جامعة الجزائر، 2009)، ص.182.

27. د. محمد طاقة ود. حسين عجلان حسن،" مصدر سابق "، ص144.

28. منظمة العمل العربية، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت شعار دعم المشروعات الصغرى دعم الاقتصاد الوطني سلطنة عمان/ مسقط 8- 12 ديسمبير 2007 ، ص17.

29. وزارة الشباب والرياضة، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب ـ نحو إستراتيجية وطنية لشباب العراق ، شباط 2011، ص.22.

30ـ مي حمودي عبد الله الشمري، " واقع وأسباب البطالة في العراق عد عام 2003 وسبل معالجتها "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، (بغداد، جامعة بغداد،2013)، ص144.

31ـ كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع الآثار آليات التوليد وسبل معالجتها"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 15ـ 16، نوفمبر2011، الجزائر، جامعة المسلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص11.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1ـ د. صادق مهدي السعيد، " العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة "، عدم توافر الطبعة، (بغداد، مطبعة المعارف، 1974).

2ـ د. عبد الحسين زيني، " مبادئ طرق الإحصاء"، الجزء الأول، (بغداد، مطبعة العاني، 1968).

3ـ د. علاء شفيق الروي ود. عبد الرسول عبد الجاسم، " اقتصاد العمل "، عدم توافر الطبعة، (بغداد، مطبعة العمال المركزية، 1989).

4ـ د. علي محمد الهونى و د. محمد سالم كعيبه، " أسس نظرية اقتصاديات العمل" ، الطبعة الأولى، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1994).

5ـ فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة الأولى، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).

6ـ د. مدحت القريشي، " اقتصاديات العمل "، الطبعة الأولى، (الأردن، دار وائل للنشر، 2007).

7 د. محمد طاقة ود. حسين عجلان حسن، " اقتصاديات العمل "، الطبعة الأولى، (عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008).

ثانياً : الدوريات

1ـ د. بشير عبد الكريم، " دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، (الجزائر، جامعة الجزائر، 2009).

2ـ د. حسين الطلافحة، " حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية "، سلسلة جسر التنمية، العدد 45، (الكويت، جسر التنمية، 2012).

3ـ د. خالد حيدر عبد علي،" دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كردستان ـ العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، (البصرة، جامعة البصرة، 2011).

4ـ رجاء خضير عبود موسى الربيعي، " الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (2007ـ2012)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 204، (بابل، جامعة بابل، 2015).

5ـ مالك عبد الحسين احمد، " البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 3، (كربلاء، جامعة كربلاء، 2012).

6ـ محمد ناصر إسماعيل ناصر وآخرون، " واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977ـ 2004) "، مجلة التقني، المجلد 21، العدد 1، .2008

7ـ منذر الشرع وآخرون، " الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 3، (الأردن، جامعة اليرموك، 1994).

8ـ مي حمودي عبد الله الشمري، " واقع وأسباب البطالة في العراق عد عام 2003 وسبل معالجتها "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، (بغداد، جامعة بغداد،2013).

9ـ د. وشاخ رزاق، "عرض العمل والسياسات الاقتصادية "، مجلة جسر التنمية ، السنة الثامنة، العدد 84، (الكويت، جسر التنمية، 2009).

ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

1. أيت عيسى عيسى، " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر، جامعة مسلية، (الجزائر، جامعة مسلية، 2010).
2. لعريفي عودة، " محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (الجزائر، جامعة مسلية، 2011).

رابعاً: التقارير الرسمية والإحصائيات.

1. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،" تحليل الوضع السكاني في العراق 2012"، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران .2012
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي، تقرير الاقتصاد العراقي لسنة 2007، بغداد، 2008.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2008، بغداد 2009.
4. وزارة الشباب والرياضة، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب ـ نحو إستراتيجية وطنية لشباب العراق، شباط .2011
5. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005، 2009، 2013، 2015)، أبو ظبي، سنوات متعددة.
6. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، الأمم المتحدة ، نيويورك 2009.
7. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لسنة 2014، بغداد، .2016
8. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة 2012، الطبعة الأولى، 2014.
9. وزرة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، بغداد، .2009

10ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2006،2005، 2007، 2008، 2013)، بغداد.
11ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الديمغرافية والسكانية في العراق للسنتين (2013 و 2014)، بغداد.
12ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، كانون الأول 2013.
13ـ وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، البيان المالي للموازنة العامة للسنوات (2006 – 2010)، سنوات متعددة.

خامساً : المؤتمرات والندوات وورش العمل

1. د. سالم عبد الحسن رسن، " التنمية المهنية ودورها في بناء القدرات التعليمية لمواكبة أسواق العمل "، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد المنعقد تحت شعار التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل للمدة 23. 24/ 2014، جامعة القادسية، 2014.
2. عادل لطفي، "مؤشرات سوق العمل "، ورشة عمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط 8. 12 ديسمبر 2007.
3. كامل علاوي كاظم، " البطالة في العراق الواقع الآثار آليات التوليد وسبل معالجتها "، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (15ـ 16)، نوفمبر2011، الجزائر، جامعة المسلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
4. ندى جعفر، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، ورشة عمل تدريبية حول إدماج بيانات النوع الاجتماعي في إحصاءات العمل، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، كانون الأول 2008.
5. منظمة العمل العربية، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول " تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تحت شعار دعم المشروعات الصغرى دعم الاقتصاد الوطني، مسقط 8 ـ 12 ديسمبر 2007.

Evaluation of Labor Market Performance economic Indicators in Iraq

Lecturer. Lham Khazaal Nashour

Center for Basrah and Arab Gulf Studies- University of Basrah

Abstract

The subject of labor market is one of the important topics that have received great attention in analysis and economic studies due to its importance for the individual and community as it focuses on the working manpower considering it as a basic production factor.

This importance is not limited at the local level, only but extends to the international level to take a broader level associated with the concept of economic development. One example of its significance is the ensuring work for each person who wants it .considering work as a natural right of every citizen and a condition of preserving dignity . but under current Iraqi economy circumstances and what its suffering from distortions and structural imbalances ,such as downturn, economic sectors, particularly agricultural and industrial sector, so as a result of circumstances of war and embargo that Iraq witnessed, this situation has led to end of a number of agriculture and industrial projects, and deterioration of infrastructure needed for these sectors, which weakened of the ability of labor market to find a new jobs: constrained from the demand for labor .With the increasing in population size , the supply of work force recently entering labor market has increased, which means, the labor supply is growing at a even higher rate than labor demand. this imbalances between supply and demand labor caused of growing the phenomenon of unemployment, which from one of the most important problems facing labor market in Iraq.

Keywords : labor market, labor force, labor supply and demand.